رأي القدس

الصوماليون ومعجزة السلام والامن

■ القادمون من مقديشو عاصمة الصومال يروون قصصا اقرب الى الاساطير حول التغير الكبير الذي طرأ على البلاد في الاسابيع القليلة الماضية، وبالتحديد بعد سيطرة قوات المحاكم الشرعية الاسلامية على المدن، وهروب لوردات الحرب الى دول الجوار مهزومين.

فاكوام القمامة بدأت تختفي كليا من الشوارع، والمحلات التجارية بدأت تفتح ابوابها دون خوف، ودون الحاجة الى استئجار الحراس والفتوات، والناس بدأت تتجول في الشوارع مساء، ويذهب من يملك المال منهم الى المطاعم دون خوف او قلق للمرة الاولى منذ عشر سنوات على الاقل.

أحد سكان العاصمة مقديشو لخص الموقف بقوله ان ما حدث هو «معجزة» يصعب تصديقها، فبعد 16 عاما من الحرب الاهلية والفوضى الدموية والتناحر بين مافيات لوردات الحرب وميليشياتهم، بدأت البلاد واهلها يتذوقون طعم السلام والامن.

وربما يجادل البعض بان ثمن هذا السلام والامن سيكون اقامة حكومة طالبان اخرى في الصومال، تطبق الشريعة الاسلامية، وتفرض احكامها. ولكن العيش في ظل حكومة اسلامية تفرض الامن والاستقرار وتحقق العدالة، افضل من العيش في ظل فوضى ومجاعات، وقتل وتحت رحمة عصابات المافيا والسطو المسلح.

مراسل صحيفة «الغارديان» اكسان رايس كتب يوم امس بان اكثر من 95% من الصوماليين يؤيدون المحاكم الشرعية، ويلتفون حول حكمها، لان قواتها نجحت في تخليص البلاد من لوردات الحرب وفظاعاتهم وتعطشهم لسفك الدماء.

ففي ظل غياب الدولة، وانعدام العدالة ودولة القانون، بدأت المحاكم الشرعية تفرض احكامها، وتفصل في النزاعات على اساس الشريعة، وتحقق العدالة للمظلومين، الامر الذي جعل الكثيرين يلتفون حولها ويؤيدونها ويتمنون انتصارها على المافيات ولوردات الحرب الذين كانت تدعمهم الولايات المتحدة الامريكية.

ان ما يجري في الصومال هو نسخة مكررة مما جرى في افغانستان قبل تولي حركة طالبان الحكم، فالافغان عانوا كثيرا من لوردات الحرب وارهابهم ودمويتهم، ولذلك كانوا يرسلون الرسل لحركة طالبان لانقاذهم من هؤلاء.

المحاكم الشرعية اعادت توحيد معظم الاراضي الصومالية، واعطت الصوماليين املا بالحياة الكريمة والامن والاستقرار، والشيء نفسه فعلته حركة طالبان، لدرجة ان الكثير من الافغان يتوقون شوقا لعودتها، بعد ان اتضحت ثمار الاحتلال الامريكي المرة وديمقراطيته المنزوعة الامن امامهم بعد خمس سنوات من الحرب، فانتاج المخدرات تضاعف عشر مرات، وعمليات السطو والاغتصاب في تصاعد، والنساء لم يعدن يذهبن الى المدارس خوفا على حياتهن واعراضهن من قطاع الطرق والخارجين عن القانون.

الادارة الامريكية اخطأت مرتين في الصومال، المرة الاولى عندما شجعت على اطاحة نظام سياد بري، وهربت بعد ايام من تدخلها العسكري لحفظ الامن والسلام، ولم تستطع تحمل الخسائر البشرية في صفوفها من جراء عمليات المقاومة، والمرة الثانية عندما ساعدت لوردات الحرب في مواجهة المحاكم الاسلامية تحت ذريعة منع عودة القاعدة الى القرن الافريقي. وفي المرتين تصرفت بطريقة مناقضة لاجماع الشعب الصومالي.

القـات !

الانقاذ في تصفيات الدور قبل النهائي للقوى السياسية السودانية

د. عبدالوهاب الافندي *

■ بعد توقيع اتفاق نيفاشا للسلام في الجنوب في كانون الثاني (يناير) من العام الماضي، علق البعض بأن احتفالات ثورة الإنقاذ الوطني في السودان بعيدها السادس عشر في الثلاثين من حزيران (يونيو) الماضي قد يكون الأخير. فقد تغيرت الأمور، واتجهت البلاد إلى تشكيل ما سمي بحكومة الوحدة الوطنية، مما يعني أن عهد الإنقاذ قد انتهى عملياً وحل محله عهد جديد. ولكن حكومة الإنقاذ الوطني لم تسمع بهذا التحليل على ما يبدو، حيث ظلت ترتب لاحتفالاتها، وتعتبر الحقبة الحالية امتداداً لعهد الإنقاذ وتتويجاً له.

مهما يكن فإن الإنقاذ قد دخلت التاريخ السوداني كأحد المكونات المحورية لهذا التاريخ، وطبعت حقبة كاملة بطابعها، بحيث لم يعد من الممكن تجاوزها أو التغاضي عن أثرها. وحتى لو انقضى عهدها فإن آثارها ومخلفاتها ستظل تعمل في الجسم السياسي السوداني لعقود قادمة، سلباً وإيجاباً. وهي في هذا تشبه فترات سابقة من التاريخ الوطني تقارن بها، مثل الحقبة المايوية (نسبة إلى ثورة مايو عام 1969 التي جاءت بالرئيس جعفر النميري للسلطة) والحقبة المهدية. وقد كان حكم الخليفة عبد الله التعايشي الذي قامت على يده الدولة المهدية وسقطت أطول فترة حكم وطني (أربعة عشر عاماً) حتى عهد الرئيس النميري (16 عاماً)، وقد تجاوزت فترة الإنقاذ كليهما في الطول وزادت عليهما في عمق الأثر والاجتهاد في تغيير وجه البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولهذا لا يمكن المرور على ذكرى بداية هذه الحقبة مرور الكرام، حتى وإن كان المقام مقام تأبين كما يرى البعض.

وكنا قد استبقنا سنة منذ العام الأول لثورة الإنقاذ، وهي أننا كنا نتخذ ذكرى الثلاثين من حزيران (يونيو) مناسبة لتقديم جرد حساب يتحرى الإنصاف في تسجيل ما لها وما عليها. وإذا كان تقييمنا كما ذكرنا يتحرى دائماً الموضوعية، حيث أنه لا فائدة ترجى من الغش والتدليس، إلا أن الإطار الذي كان يتم فيه التقييم، والزاوية التي ننظر فيها للقضايا، كان لا بد أن تعبر عن نظرتنا الذاتية للأمور. ففي الحقبة الأولى (وحتى صدور كتابنا «الثورة والإصلاح السياسي في السودان» عام 1995) كان يحدو تعليقاتنا بعض الأمل في أن تحقق التجربة الآمال التي علقها بعض الإسلاميين عليها، والتي تتمثل في إنجاز نظام سياسي جديد يحقق تطلعات الأمة في النهضة والحرية، وينقل قيم الإسلام من صدور المؤمنين إلى واقع الحياة، وآمال الشعوب وأحلامها من العقول والقلوب إلى عالم التشكل والتجسد. ولأن هذه هي تطلعات الأغلبية، فإن إبداع هذا النموذج كان حرياً بأن يوحد بين الديمقراطية واحترام القيم العليا للشعوب، بخلاف تجارب الحركات القومية واليسارية التي كانت تتحرى تحقيق نفس الأهداف في النهضة والعزة والاستقلال، ولكنها كانت تواجه باصطدام مقولتها مع عقائد ورؤى الأغلبية.

في الحقبة التالية كان الإشفاق من سقوط التجربة أخذ يتغلب على الأمل في نجاحها، ثم أعقبت ذلك حقبة تميزت باليأس من أن تحقق التجربة الحد الأدنى المطلوب، وهو ألا تصبح وبالاً على أصحابها أولاً، وعلى السودان ثانياً وعلى الأمة العربية والإسلامية ثالثاً.

ولعل الطريف أن حقبة اليأس المذكورة من صلاح الأمر تطابقت على ما يبدو مع سلسلة من مظاهر النجاح المضطرد، بدأت في عام 1997 بصد أكبر هجوم عسكري مدعوم من الخارج، وإبرام اتفاقية الخرطوم مع عدد من فصائل التمرد في الجنوب، ثم استئناف مفاوضات الإيقاد حول الحرب في الجنوب. أعقب ذلك في العام التالي تحول هام في البيئة الخارجية المعادية عبر تحقيق تقارب مع إثيوبيا ودول أخرى منها مصر. ثم جاء عام 1999 الذي شهد تدفق النفط رغم الحصار الدولي والمصالحة مع حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، ثم عام 2000 الذي شهد التقارب مع الولايات المتحدة التي دخلت في العام التالي لأول مرة بقوة كوسيط في الحرب الأهلية بعد أن كانت أشبه بطرف فيها. وتوجت كل هذه التحركات باتفاق مشاكوس ثم اتفاقات نيفاشا اللذين أنهيا حرب الجنوب الطويلة.

صحيح أن نفس الفترة شهدت عوامل اضطراب، أبرزها الانشقاقات داخل الحكم، واستمرار النظرة السلبية للحكم داخلياً وخارجياً، والخلافات مع بعض الحلفاء من الشمال والجنوب. ولكن حتى هنا فإن النظام كان كثيراً ما يوظف هذه السلبيات لصالحه. فالإنشقاق داخل الحكم مثلاً لعب دوراً محورياً في إقناع دول مثل مصر والولايات المتحدة بدعم الجناح المتغلب في الصراع باعتباره الأكثر اعتدالاً. وفي نفس الوقت فإن الحكم كان دائماً ينجح في استقطاب عناصر جديدة من قوى المعارضة، واستقطاب المزيد من الدعم أو على الأقل تخفيف المعارضة الخارجية. وعليه يمكن أن يقال ان رصيد النظام الإيجابي ظل في تصاعد مضطرد، على الأقل حتى وقوع طامة دارفور، وتحديداً في الفترة التي أشرنا إلى أنها بعثت اليأس في النفوس من أي صلاح محتمل لحال النظام. ألا يعتبر هذا تقييماً ذاتياً لا صلة له بالواقع؟

هناك جزء من الصحة في هذا التوصيف، لأننا بالفعل نستخدم معايير للنجاح ذات بعد أخلاقي. فمن المنطلق الذي ننطلق منه، لا يعتبر النجاح في الاحتفاظ بالسلطة، وإضعاف المعارضة، وحتى تحقيق منجزات اقتصادية وتنموية هو المعيار المقبول. ذلك أن هناك أنظمة عربية كثيرة، خاصة في دول الخليج مثلاً، ظلت السلطة فيها في يد نظام واحد لأكثر من قرن، وتحقق فيها ازدهار اقتصادي غير مسبوق، وسادت في بعضها أحكام الشريعة الإسلامية في كثير من نواحي الحياة. ومع ذلك لا تعتبر هذه الأنظمة نموذجاً يتسابق الإسلاميون (ومن باب أولى خصومهم) بالتحجج به أو اتخاذه قدوة، بل إن أكثرهم يتبرأ منه ويستنكره. ذلك أن معيار شرعية كل حكم، والضمانة الأوحد لمستقبله هي سنده الأخلاقي من رضا الناس القائم على الاقتناع وعلى احترام القيم المشتركة، وليس على الابتزاز أو الترهيب. ولا تعتبر القدرة على الاستمرار، ولا حتى كون الوضع هو الأقدر على دفع الأحوال باتجاه التقدم، هي المعيار هنا، وإلا لكان الاستعمار من المرشحين لشروط الشرعية. فالاستعمار كان قادراً على الاستمرار في حكم البلاد بقوة الحديد والنار لقرون في بعض الأحيان، كما أنه حقق بلا جدال للبلاد التي أناخ عليها تقدماً لا ينكر في كل المجالات من تعليم وصحة وصناعة وتطوير سياسي. ولكن قلة فقط هي التي تستبشر اليوم بالاحتلال الأمريكي للعراق رغم أن الاحتلال يعد العراقيين بالمن والسلوى والديمقراطية والتقدم. وبالمثل فإن الأنظمة العسكرية السابقة في السودان مثل نظام الفريق إبراهيم عبود ونظام النميري حققت في عهدها إنجازات اقتصادية واجتماعية ملموسة دون أن يساعد هذا في اكتسابها الشرعية أو يزيد من شعبيتها، ببساطة لأن الناس ليسوا سوائم لا تطلب من الحكومة سوى المأكل والمشرب. هذا مع العلم بأن الحكومة الحالية قصرت تقصيراً كبيراً في توفير هذه الأولويات بيسر للغالبية الساحقة، بينما أغدقت على القلة المحظوظة من المقربين، وهو ما يكفي في حد ذاته للقدح في شرعية أي نظام.

ولكننا كما أسلفنا لا نركز على هذه الجزئيات، مثلما أننا لا نرى أن المسألة هي مسألة البقاء في الحكم بأي ثمن، أو تحقيق هذه المنافع أو تلك لقلة أو كثرة. فقضية الفساد وقارعة دارفور وغيرها من الكبائر هي عرض لمرض هو فقدان البوصلة الأخلاقية، وفصم العلاقة بين الإدارة من جهة، وبين الأخلاق والسياسية من جهة أخرى. فكما أن فصل الدين عن السياسة (ولا أقول عن الدولة، فذاك مبحث آخر) يعني أن تدار أمور السياسة بدون التفات لشرائع السماء وأحياناً في تناقض معها، فإن فصل الأخلاق عن السياسة حسب نصيحة ماكيافيلي يعني ممارسة السلطة من أجل السلطة بدون الالتفات إلى أي مبادئ أو قيم. وكثيراً ما يبرر لهذا، كما هو حال كل الدكتاتوريات، بالإشارة إلى قيم عليا تخدم بطريقة غير مباشرة، كأن يقال أن الدفاع عن النظام الثوري أو الإسلامي أو الإشتراكي مقدم على التقيد بالقيم التي ينادي بها ذلك النظام في مرحلة معينة، وهي مرحلة غالباً ما تمتد عمر النظام كما حدث في الاتحاد السوفيتي وفي كل الدكتاتوريات العربية من قومية ويسارية وحتى ليبرالية.

خلاصة القول أننا كنا ولا زلنا نرى أن هذا طريق تهلكة في الدين والدنيا، ليس لأننا نزعم لأنفسنا مقاماً من المثالية والتطهرية فوق الآخرين بريأ بنا عن الولوغ في الفساد والنفاق وخداع الذات، بل لأننا واقعيون جداً نرى أن هذا الطريق هو أقصر الطرق للسقوط في الدنيا قبل الآخرة، وفي ميدان تنازع السلطة قبل ميدان الأخلاق والمثل. وكما ظللت أردد دائماً، فإنه لا يوجد في الدنيا انقسام بين الواقعيين والمثاليين، بل التباين هو بين واقعيين عقلاء وآخرين يفشلون في تقدير الأمور حق قدرها. وكثيراً ما نجد أعلى المتطرفين صوتاً هم أسرعهم إلى بيع القضية، كما رأينا من أكثر من نظام عربي ثوري صار يستجدي الامبريالية وهو راكع، وهناك يساريون أصبحوا يتفوقون على اليمين المتطرف في ولائهم لأمريكا، وقس على ذلك. فالاعتدال في المسير لا تطلب من الحكومة سوى المأكل والمشرب. هذا مع العلم بأن الحكومة الحالية قصرت تقصيراً كبيراً في توفير هذه الأولويات بيسر للغالبية الساحقة، بينما أغدقت على القلة المحظوظة من المقربين، وهو ما يكفي في حد ذاته للقدح في شرعية أي نظام.

هناك جزء من الصحة في هذا التوصيف، لأننا بالفعل نستخدم معايير للنجاح ذات بعد أخلاقي. فمن المنطلق الذي ننطلق منه، لا يعتبر النجاح في الاحتفاظ بالسلطة، وإضعاف المعارضة، وحتى تحقيق منجزات اقتصادية وتنموية هو المعيار المقبول. ذلك أن هناك أنظمة عربية كثيرة، خاصة في دول الخليج مثلاً، ظلت السلطة فيها في يد نظام واحد لأكثر من قرن، وتحقق فيها ازدهار اقتصادي غير مسبوق، وسادت في بعضها أحكام الشريعة الإسلامية في كثير من نواحي الحياة. ومع ذلك لا تعتبر هذه الأنظمة نموذجاً يتسابق الإسلاميون (ومن باب أولى خصومهم) بالتحجج به أو اتخاذه قدوة، بل إن أكثرهم يتبرأ منه ويستنكره. ذلك أن معيار شرعية كل حكم، والضمانة الأوحد لمستقبله هي سنده الأخلاقي من رضا الناس القائم على الاقتناع وعلى احترام القيم المشتركة، وليس على الابتزاز أو الترهيب. ولا تعتبر القدرة على

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

اندحر «الاجتثاث» وانتصرت «المصالحة» الوطنية العراقية!

د. ايمن الهاشمي *

■ وأخيرا اندحرت سياسة الاجتثاث بكل ما تحمله من شوفينية وإنتقام وتجاوزعلى الواقع العراقي الأليم، وتلوح في الأفق تباشير إنتصار المصالحة الوطنية الشاملة، وهي خطوات ضرورية لابد منها على طريق بناء العراق الموحد الذي يسهم جميع أبنائه بفرص متساوية في معركة إعادة إعمار البيت العراقي، والتمهيد الصحيح لطريق إنتقال السيادة والسلطة بشكل حقيقي غير مزيف إلى أيدي أبناء العراق الحقيقيين. وخابت مساعى أصحاب النزعات الانتقامية الشوفينية المصلحية الذين كانوا يروّجون بقوة لمشروع (الإجتثاث) سيئ الذكر. ولا أظن أن قرار اللجوء إلى المصالحة (قرار حكومي عراقي بإرادة خالصة ومخلصة؟!) قدر ماهو (ضغط أمريكي!)، (ورد فعل طبيعي أزاء تنامي قدرات المقاومة العراقية وتوسعها) وما ألحقته وتلحقه بالقوات الغازية من خسائر بشرية ومادية يوميا، وبعد أن تكشف للادارة الأمريكية بشكل نهائي (خوارالأرضية الشعبية الحقيقية) لقوى ما كانت تسمى بالمعارضة العراقية، أو قوى مؤتمر لندن 2002، التي تسلقت لمواقع الحكم في المنطقة الخضراء ببغداد. إذ ألقى رئيس جمهورية المنطقة الخضراء جلال الطالباني، ورئيس وزرائه نوري المالكي، خطابا الأحد أمام البرلمان العراقي تحدثا عن مبادرة (مشروع المصالحة العراقية) وقد صرح الطالباني مؤخرا أنها ستشمل المسلحين (أي المقاومة العراقية)، وأعرب عن الأمل بأن تفاصيل الخطة ستحسن على الفور الأجواء السياسية وتعطي الأمل للكثيرين بأن العراقيين في مستهل مصالحة وطنية حقيقية. وسبق للمالكي أن أعلن عن هذه الخطة في السادس من حزيران (يونيو)، موضحا أن الهدف منها هو دمج (عشرات الآلاف) من قدامى أعضاء حزب البعث الذين خسروا وظائفهم في إدارات الدولة وفي القوات المسلحة بعد الاجتياح الأمريكي في 2003 وعملية اجتثاث البعث.

وتضمنت خطة المصالحة الوطنية 28 بندا من بينها اعفاء جميع السجناء الذين لم يتورّطوا في عمليات قتل ووضع جدول زمني لانسحاب القوات المتعددة الجنسية ووقف العمليات الامريكية ضد مواقع الجماعات المسلحة ووقف انتهاكات حقوق الانسان من جميع الاطراف. ونقلت صحيفة (التايمز) الأسبوع الماضي ان الخطة تتضمن (تعويض ضحايا الاعتداءات التي ارتكبت من قبل القوات العراقية والقوات متعددة الجنسية واعادة النظر في قانون إجتثاث البعث وتعويض آلاف العسكريين والمدنيين الذين (أقيلوا) من مناصبهم بعد الغزو. وكان المالكي قد اضطر لتأجيل إعلان الخطة بسبب وجود معارضة لخطة المصالحة داخل الائتلاف الشيعي العراقي الذي يضم حزب الدعوة والذي يعتبر المالكي واحدا من قياديه.

وكان ابراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة قد اعلن ان خطة المصالحة تحتاج الى مراجعة لعدد من فقراتها!!، لكنه دعا الى تأييد حكومة المالكي من دون ان يتطرق الي خلافات بينهما حول هذا الموضوع. وتقوم الخطة طبقا للمصادر التي نقلت عنها (التايمز) على وقف اعمال الميليشيات وفرق الموت، وإطلاق سراح المعتقلين. وحاولت قوى محسوبة على تيارات الحكومة أن تضع العصي في طريق نجاح المبادرة، من ذلك، ماقاله صدر الدين القبانجي (من المجلس الأعلى) في خطبة الجمعة بجامع براثا (نحن غير راضين عن إطلاق سراح الارهابيين!!)، كما أن هناك أقلاما وسياسيين محسوبين على المجلس الأعلى والدعوة يكررون بصراحة معارضتهم للمصالحة الوطنية!!!.

وقد أقر الطالباني صراحة بالدور الأمريكي في الدفع نحو هذه الخطة، بالقول ان (هذه الخطة جاءت بعد شهور من المحادثات بيني والسفير الامريكي في العراق زلماي خليل زاد وسبع جماعات مسلحة)، ورغم أن العديد من قوى المقاومة نفت وجود مثل هذه المحادثات مع الطالباني، إلا أن الأمريكان إقتنعوا مؤخرا أن لا أمن للعراق ولا أمن لجنودهم من دون (الاستماع للمقاومة)، و(إلغاء قرار الإجتثاث سيئ الصيت) و(إعادة عناصر الجيش العراقي) السابق المسرحين وإعادة مئات الألوف من البعثيين الذين طالهم الأذى بسبب قرار الإجتثاث، وحل مؤسسات الجيش والأمن والإعلام والتصنيع العسكري وغيرها.

وفي إطار سياسة إثبات (حسن النوايا) من قبل القوات الامريكية ومن قبل الحكومة، فقد اطلقت القوات الأمريكية والسلطات العراقية سراح حوالي 2300 معتقل عراقي على دفعات ـ في ضوء مبادرة المصالحة الوطنية في البلاد. ويذكر هنا أن وزارة حقوق الانسان العراقية إعترفت بان عدد السجناء في العراق بلغ حتى 30 نيسان (ابريل) نحو 28 الفا و700 شخص، تعتقل القوات الأمريكية 15 الفا و387 منهم.

المسكوت عنه في الاجتثاث هو المبرر الحقيقي لهذه السياسة، وهو ان الاحزاب المساندة للاجتثاث تعتقد بان ترك الحرية للبعثيين في العمل الحزبي لن يكون في صالح مستقبلها السياسي حيث سيبدو البعث حينذاك ندا قويا لهم بسبب خبرة البعثيين في العمل السياسي واتساع اعدادهم وتغلغلهم في بنية الدولة العراقية، والمساندة التي يحظون بها في الوسط الشعبي العربي، وامتداداتهم التنظيمية القومية، الخطاب السياسي الوطني للبعث، بخلاف الاحزاب الطائفية المنتشرة اليوم والتي تقصر نداءاتها وعضويتها على طائفتها وحسب، وبالتالي فان ترك البعثيين بلا إجتثاث قد يحملهم سريعا الى السلطة ثانية، وهو ما تخشاه الأحزاب المستأثرة بالحكم اليوم، أكثر من أي شيء آخر. ويبدو للمطلع عن كثب بان سياسة الاجتثاث قد عملت من حيث لا تقصد إلى تقوية حزب البعث وتراص تنظيماته بدلا من اقتلاعه. ولو كان لدى البعثيين الجرأة على انتقاد ممارساتهم السابقة وخلق قيادات جديدة تستطيع التكيف مع الظروف الراهنة، وان يعلنوا تمسكهم بالعمل السياسي إلى جانب الأحزاب الأخرى فالأغلب أنهم قد يجعلون الآخرين يلقون خلف ظهورهم ـ مكرهين ـ سياسة الاجتثاث.

والجدير بالذكر أن بول بريمر الحاكم الأمريكي بعد الغزو، أصدر قانون (هيئة إجتثاث البعث) ونص على اتخاذ اجراءات ادارية رادعة بحق البعثيين أو المنتمين للحزب ممن هم بدرجة (عضو فرقة) صعودا بفصلهم من عملهم الوظيفي وعدم منحهم التقاعد، بغض النظر عن سجلهم الشخصي او الجنائي وقد صدرت قوائم تتضمن فصل عشرات الالاف ممن تبوأوا هذه الدرجات الحزبية التي وصفت بانها قيادية الامر الذي ادى الى احداث الارباك في عمل الدولة العراقية ومؤسساتها اذ ان معظم هؤلاء كانوا يمثلون عصب الدولة العراقية خصوصا وان عددا كبيرا منهم كانوا من حملة الشهادات العليا والاختصاصات النادرة مما افرغ الجامعات العراقية من العديد من كوادرها، كما أصدر بريمر قراراته بحل الجيش العراقي، وقوى الأمن الداخلي، ووزارة الإعلام، والتصنيع العسكري، وبنتيجته تم تسريح مئات الألوف من العراقيين إلى ميدان البطالة، وبالتأكيد كان إتخاذ تلك القرارات سيئة الصيت قد تم بمشورة عدد من قادة الأحزاب العميلة، وبخاصة (مؤتمر الجلبي) والمجلس الأعلى، وغيرهم. ولكن الأيام أثبتت (خوار منطق الإجتثاث) وأن قرار حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وبعض الوزارات كانت قرارات خاطئة بل تصل حد (الجريمة)، وكان ومازال ينبغي على أمريكا أن تحاسب من ورّطوها بالنصائح المضللة، وعمقوا من ورطتها وخسائرها وأدوا بالحال العراقي إلى هذا المستوى السيئ من إنعدام الأمن وشيوع الفوضى ونزف الدم الذي لايبدو له نهاية قريبة، وعسى أن تكون مساعي (المصالحة) صادقة، وحقيقية، وجادة، ولتندحر سياسات التهميش والإلغاء والإجتثاث الشوفينية السيئة، ولتنتصر إرادة العراقيين في المصارحة والمصالحة الحقيقية.

* كاتب وأكاديمي عراقي

ماذا اصاب الامة العربية؟

د. محمد صالح المسفر

■ المواطن العربي يتساءل عند غروب شمس كل يوم وعند الشروق، ماذا اصاب امتنا العربية؟ مجازر يومية في العراق تطال الإنسان العربي من كل القوى، مليشيات طائفية حاقدة لاحزاب طائفية عميلة تحكم في العراق، هذه القوى مدعومة من القوى الغازية الامريكية والبريطانية، كما انها مدعومة من قبل بعض دول الجوار. تجري هذه الايام معارك إبادة جماعية في منطقة الرمادي وما حولها والمستهدف هم عرب العراق الذين يعيشون في المناطق الغربية منه والذين هم من اتباع فقه يختلف عن شركائهم في شرق الوطن الذين يتبعون مدرسة فقهية مختلفة عن الاولى، إلى جانب هذه المليشيات الحاقدة يوجد طابور خامس مشكل من مرتزقة جندوا للحرب في العراق مسلحين ومدربين وممولين من قبل الغزاة. مايجري في الرمادي اليوم من حرب ضروس ضد مدنيين عزل تقوده القوات الامريكية بما اوتيت من قوة يعاونهم جيش من المرتزقة جندوا للقتل والنهب وانتهاك الاعراض اتت بهم الجيوش الغازية من كل فج عميق والزعماء العرب ومستشاروهم ورجال الدين من حولهم منشغلون بالزرقاوي هل هو شهيد ام ليس ذلك، هل الزرقاوي إرهابي ام مجاهد ضد الغزاة واعوانهم.

اتباع الإمام ابو حنيفة والشافعي في ارض العراق يستغيثون ويطلبون المدد من إخوانهم العرب ولا مغيث لهم ولا منقذ، في الوقت ذاته تنهال المساعدات المادية والمعنوية لمن يريد باهلنا في العراق الذل والمهانة والإبادة الجماعية، هل تبلد الحس عند ولاة الامر فينا ولم يصبحوا يميزون بين الحق والباطل؟

(2)

السودان الشقيق وما ادراك ما السودان! مؤامرات تحاك في نيويورك وواشنطن ضد وحدة اراضيه وسيادته واستقلاله، محاولات تدويل شؤونه الداخلية والافارقة يتسارعون من اجل مساعدة هذا القطر العربي الشقيق، لكن الافارقة يحتاجون إلى دعم وجهود عربية اي انهم يريدون ان يقف العالم العربي معهم جنبا إلى جنب لنصرة السودان والحيلولة دون تدويل شؤونه الداخلية او العبث بسيادته وامنه ووحدة اراضيه.

لماذا لا ترسل الدول العربية وحدات عسكرية من جيوشها المتكرشة إلى السودان تحت مظلة اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومساعدة قوات الدول الافريقية في إقليم دارفور للمحافظة على الامن والاستقرار في تلك المنطقة من السودان.

إن الدول التي تتربص بامتنا العربية وباستقلالنا وسيادة اوطاننا تريد ان ترسي سوابق في العلاقات الدولية، يتمثل ذلك في التدخل في شؤوننا الداخلية بمختلف الذرائع وإذا قاومنا ذلك التدخل فإنها تلجأ إلى مجلس الامن الدولي وتفرض علينا ما تريد تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، إنهم جربوا ذلك السلوك اللااخلاقي في السياسة الدولية في العراق وقد نجحوا نظرا للصمت او التواطؤ العربي. لقد نبه الكاتب وفي اكثر من مناسبة ـ وخاصة في العراق ـ إلى إن الولايات المتحدة الامريكية ترسي سوابق في تعاملها مع العرب/ وقد فرضت حصارا ظالما على العراق دام ثلاثة عشر عاما، وقسمته إلى مناطق ثلاث تحت ما يعرف مناطق الحذر الجوي ثم إرسال مفتشين عن عرف اسلحة الدمار الشامل وكان معظمهم من المخابرات الامريكية او يعمل لصالحها، وهذا ما يجري في السودان (دارفور) تحت مسميات مختلفة.

سؤال، لماذا لا يتعلم الزعماء العرب من السوابق التاريخية والنموذج امام اعينهم العراق؟ إن اليمين المتطرف والمهيمن على الإدارة الامريكية لن يتراجع قيد انملة عن خلق ازمات داخلية في معظم الاقطار العربية ليعطي نفسه تبريرا للتدخل تحت مظلة حماية حقوق الإنسان كما يجري حاليا في السودان الشقيق او حماية حقوق الاقليات وحرية الاديان الخ... ومن هنا فاني اناشد ولاة امرنا بالله العظيم وبحبكم للمال والسلطان ان تسارعوا لإنقاذ السودان الشقيق من كارثة اراها واقعة لا محالة إذا لم يتضامن الحكام العرب فيما بينهم من اجل الدفاع عن الوطن العربي.

(3)

لقد نسي ولاة الامر فينا ان جمهورية الصومال هي جزء من الوطن العربي وانها عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وانها عضو في كل الوكالات التابعة لجامعة الدول العربية.

لقد مر الصومال الشقيق بازمات سياسية واقتصادية وعدوان امريكي ولم يلتفت العرب إلى ذلك القطر العزيز على امتنا العربية الإسلامية، جرى تفتيت وحدة الصومال واستبدت به وبامنه واستقلاله جحافل من تجار المخدرات وتجار الحروب ولم يتقدم العرب لانقاذه من براثن الحروب القبلية والعجز الاقتصادي. لكن عندما نزلت المحاكم الشرعية وقضاتها إلى الشارع لمحاربة الطابور الخامس الذي ابتلي به الصومال الشقيق وحققوا انتصارات ترفع الرأس. استفاق المارد الامريكي الصهيوني وبدأ يوجه رسائل إلى ولاة امرنا بطريقة مباشرة وغير مباشرة ان في الصومال خطرا إسلاميا لا بد من القضاء عليه.

يؤكد الكاتب القول بان الوضع في الصومال ما برح يمكن ترويضه لصالح المواطن الصومالي وللصالح العربي ويمكن إبعاد الصهيونية وحلفائها في واشنطن عن منطقة القرن الإفريقي والتي تعتبر الصومال احد قواه الهامة في الجغرافيا الإستراتيجية.

(4)

اما فلسطين فوصف حالها وما يجري على شعبها ليس بالامر اليسير، قيادات فلسطينية في حركة فتح التي خسرت الانتخابات التشريعية وجدت نفسها لا تستطيع الحياة خارج كراسي الحكم لان مصادر الرزق ستجف والمتاجرة بالوطن لم يعد امرها ميسورا لان هناك رقيبا ممثلا في حركة حماس، وحكومة حماس صدقت نفسها انها ستقضي على الفساد والمفسدين وفاتها ان الفساد له جذور تغوص تحت جبال ووديان فلسطين وتتمدد تلك الجذور لتصل إلى الكيان الصهيوني وبعض دول الجوار لفلسطين وكذلك خارج جغرافية العالم العربي.

قوى فلسطينية تحرض الاعداء على الارض والشعب وقوى صهيونية تقتل وتعتقل من تشاء وتدمر ما تشاء والحكام العرب وجيوشهم يتفرجون.

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637

email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364